

الطبقة الوسطى الجزائرية

النشأة والتغيرات

أ/ سماح قارح

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة بسكرة

Résumé :

Depuis l'indépendance, la société algérienne vit des changements politiques, économiques et sociaux influençant sa structure sociale et son classement (pour ses différentes classes).

Pour cela, nous essayons dans ces lignes, d'explicitier des changements vécus par la société algérienne, sur la structure de classe moyenne, visant l'indentification de la nature de ces changements, depuis la formation, ainsi que la relation de ces changements avec le caractère spéciale de la présence de l'état dans le domaine économique et social, durant chaque étapes, vue l'adaptation de plusieurs politiques sociales et économiques qui ont provoqué l'amplification de la classe moyenne dans une période actuelle ou elle est à laquète de sa position.

المخلص:

يعيش المجتمع الجزائري تغيرات سياسية، اقتصادية واجتماعية منذ الاستقلال أثرت على بنائه الاجتماعي والطبقي (بمختلف طبقاته).

لذلك سناحاول في السطور المقبلة الكشف عن تأثير هذه التحولات التي عاشها المجتمع الجزائري، على بنية الطبقة الوسطى، محاولين فهم طبيعة التحولات التي تعرضت لها بنية الطبقة الوسطى، بدأ من التشكل إلى الفترة الحالية، وارتباط هذه التحولات بالطابع الخاص لحضور الدولة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي في كل مرحلة لانتهاجها العديد من السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت فاعلة في اتساع قاعدة الطبقة الوسطى في مرحلة معينة، وأخرى قلصت منها، وفترة حالية تبحث فيها موقعها.

تمهيد

توصف الطبقة الوسطى بصمام الأمان في البناء الاجتماعي الطبقي، كما تلعب دورا فعالا في المجتمع، فهي المنوط بها التخطيط والتنفيذ، وتوجيه الأداء والانجاز، وهي رأسمال بشري في كافة المجالات، كما تسهم مباشرة في تشكل الوعي المجتمعي، وعليه يوصفها بعض الباحثين برمانة الميزان في المجتمع، إذا اعتراها أي خلل كمي أو نوعي فإنه ينعكس مباشرة على مجمل الأداء المجتمعي .

أما إذا تكلمنا عن الطبقة الوسطى الجزائرية، يسترعي معرفة طبيعة التكوين الاجتماعي الذي تنتمي إليه، خاصة إذا كان هذا الأخير -التكوين الاجتماعي الجزائري- يمثل حالة نموذجية، إذ لا يزال يشهد تجاورا وتعايشا بين أنماط إنتاج متنوعة، الأمر الذي ينعكس على عملية التشكل الطبقي كما ينعكس على طبيعة المستوى (الاقتصادي، الإيديولوجي، السياسي...) الفاعل في هذه العملية.

ولمعرفة هذه الطبقة وتحديدها، سنحاول تناولها في مختلف التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري (سياسية، اقتصادية، اجتماعية...) لمعرفة انعكاساتها علي تشكيلها ومختلف التغيرات التي طرأت عليها .

أولا-تشكل الطبقة الوسطى الجديدة ونموها في المجتمع الجزائري.

إن المتبع للتاريخ الجزائري يلاحظ أن كل مرحلة منه جسدت بناء طبقي يعكس خصائص المجتمع في تلك الفترة إلا أن فترة الاستعمار الفرنسي كانت مؤثرة للغاية لأنها حاولت هدم البنية الاجتماعية (عكس الفترات السابقة التي كان يتم فيها التعايش)، وفي هذا الصدد لا نجد أنسب مما يسميه رونيه غالسيو بالتدهور الطبقي الذي شهده المجتمع الجزائري نتيجة الاحتلال الفرنسي الذي كان هدفه جعل الجزائر مستوطنة للسكن بالدرجة الأولى والذي امتد أثره إلى ما بعد الاستقلال، وهذا ما أكده غوثية في أحد مؤلفاته عام 1929 إذ يقول " إن الجزائر هي بلد يسكنها 5 ملايين من الفلاحين الأهالي، مطوقين بـ 800 ألف بورجوازي أوروبي " (1) .

هذا التدهور الذي ينبئ عن استقلال فطيع كان سببا في مختلف الانتفاضات، كان أهمها ثورة التحرير 1954 .

هذا عن البناء الطبقي العام للمجتمع الجزائري بصفة عامة، أما إذا تطرقنا إلى الطبقة الوسطى، وخصصناها بالحديث والتحليل فلا نجد الكثير، نتيجة لعدة عوامل أهمها خصوصية هذه الطبقة. وفي هذا السياق نجد دراسة " تشارلز ربرت آقرون Charles Robert ageron تحت عنوان " الطبقات المتوسطة في الجزائر المستعمرة، الأصول، التكوين، والتقدير الكمي " (2).

وقد توصل في دراسته إلى أن المجتمع الجزائري قبل الاستعمار كان يعرف الطبقة الوسطى والتي كانت تسمى آنذاك بـ **البلد يا belidia** والتي وصفها بأنها طبقة متوسطة حضرية تقليدية تتشكل من الحرفيين وصغار التجار .

أما في فترة الاحتلال الفرنسي فهي تضم أيضاً طبقة متوسطة تنقسم إلى قسمين:
1 - الطبقة المتوسطة الريفية التي حصرها في الفئة المالكة بين (11 - 50) هكتار .

2 - الطبقة المتوسطة الحضرية الجديدة التي يطلق عليها " أبناء القرن" والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وهي طبقة متفقة تكونت في المدارس الفرنسية تضم (رؤساء المؤسسات وصغار الملاك المستقلين ...) وعدد كبير من الأطر ذوي الرواتب، ومستخدموا المكاتب والتجار والمدرسين.. كما تطرق بورديو في دراسته للعمل والعمال في الجزائر" فقد أشار أيضاً إلى وجود هذه الطبقة التي يطلق عليها البورجوازية الصغيرة، ففي نظره تضم هذه الأخيرة فئة الذين يقومون بأعمال غير يدوية في القطاع الحديث(لهم مستوى تعليمي) وتضم الموظفين الإداريين والوظيف العمومي أي البيروقراطيين (3) .

فوجود هذه الفئة وبهذا الشكل داخل البناء الاجتماعي جعلها تلعب دور وسيط بين الأهالي والمعمرين الأوروبيين، والمحلل للفترة الاستعمارية يستنتج بعض الأبعاد والعوامل التي أدت إلى توسع هذه الطبقة وظهورها في هذه الفترة التاريخية .

1 العوامل الثقافية :

كلنا يعلم أن فرنسا أجلت أي تخطيط في المجتمع الجزائري إلى حين سيطرتها على أكبر قدر ممكن من الأراضي، وهذا ما لمسناه في اهتمامها بالريف الجزائري ومحاولة إستطانه، وبعد انتزاعها لأكثر قدر ممكن من الأراضي اتجهت إلى سياسة الاستيطان، مما استدعى إقامة إدارة تقوم على خدمة هذه الفئة، الأمر الذي استدعى خلق وظائف بيروقراطية ولتغطية هذه الوظائف كان لازماً عليها بناء وفتح المدارس - لانتشار الأمية في أوساط الجزائريين - (يقول الكاتب الفرنسي الود لم يكن في الجزائر أكثر من 450 متقفا جزائرياً سنة 1907) (4) .

تعتمد أساساً في استقبالها على أبناء الأرسقراطية الجزائرية - هذه السياسة سمحت بظهور فئة وسطى تعرف " بالبيروقراطية " .

2 العوامل الصناعية :

كان تركيز فرنسا في سنواتها الأولى على الجانب الزراعي لاستنزاف خيراته ولكن مع الأزمات الاقتصادية والحرب العالمية الثانية واكتشاف البترول، ومحاولة لإجهاض ثورة التحرير اتجهت السياسة الفرنسية إلى التصنيع الذي كان في البداية يعتمد على المناجم، وفي إطار ذلك حاول توسيع الصناعة من خلال مخطط قسنطينة .

3 العوامل السياسية :

ظهر حركات التحرر التي كان ينشطها فئة من المتقنين - بدءاً من نجم إفريقيا إلى جبهة التحرير-، الذين قادو حرب التحرير، كانوا ينتمون إلى شريحة اجتماعية وسطى كانت قريبة من عامة الناس مما جعل أفكارها مقبولة اجتماعياً، إضافة إلى أن طرحها كان راديكالياً يبعث عن التغيير وتحسين الأوضاع السيئة وتقريب المسافات الاجتماعية الناتجة عن الفوارق الاجتماعية التي تمارسها الدولة الفرنسية. وفي هذا الصدد يقول محمد حربي " إن غياب طبقة قادرة ومرغوبة لقيادة النضال الوطني أعطى الأفضلية في الدور السياسي للشرائح الوسطى " (5) .

وتؤكد دراسة الباحث الجزائري عبد اللطيف بن أشنهو عن المجتمع الجزائري " أن الوزن النسبي للفئات المتوسطة ضمن البناء الطبقي للمجتمع الجزائري قد شهد تطوراً

هائلاً خلال الثلاثين عاماً الماضية، فقد أخذت هذه الفئات بالنمو المحسوس في الحجم المطلق، والوزن النسبي خلال الفترة الممتدة بين عامي (1954 - 1962) في ظل الاحتلال الفرنسي أولاً، ثم واصلت تلك الفئات في توسعها ونموها غداة الاستقلال بفضل سياسات الدولة (ما بعد الاستقلال) في مجال التوسع في الخدمات الحكومية والإدارية والتوسع في إعداد أرباب المهن الحرة، والفئات التكنوقراطية المرتبطة بالقطاع العام وكذا الفئات البورجوازية الصغيرة المرتبطة بأنشطة الخدمات في القطاع الخاص " (6) .

وما يمكن استنتاجه من الطرح السابق أن الطبقة الوسطى القديمة كانت موجودة في المجتمع الجزائري منذ القديم إلا أن الطبقة الوسطى الجديدة (تشكلت في مرحلة الاستعمار - منتصف القرن العشرين-)، لذلك يجب التأكيد على أن هذه الطبقة حديثة التكوين تشكلت في نهاية الاستعمار وبدأت في النمو والانتساع بعد الاستقلال، وذلك في الفترة الممتدة من (62-79) التي أبرزت مجتمع طبقي جديد، وهي تشير إلى فترتين مختلفتين من الحكم، والتي أتبع فيهما أسلوبين مختلفين " أسلوب التسيير الذاتي ثم الأسلوب الاشتراكي " هذا من خلال مسار التنمية التي تبنته البلاد في هذه الفترة، والذي كان شبيهاً بذلك الذي سارت فيه دول أوروبا الشرقية في المرحلة الستالينية والذي اعتمد على مركزية التخطيط الاقتصادي الذي يركز على الانتقال من الزراعة إلى الصناعة، الأمر الذي استدعى الحاجة المتزايدة لليد العاملة الماهرة ومسيرين أكفاء من أجل تأطيرها .

وإذا حللنا هذه الفترة، ومن خلال المبحث السابق نجد أن هناك ثلاثة عوامل ساهمت في نمو هذه الطبقة واتساعها وهي متداخلة مع بعضها البعض ومتبادلة التأثير.

1 - العامل الاستعماري :

بعد إعلان الجزائر دولة سياسية مستقلة هرع الأوروبيون إلى الرحيل إلى بلادهم وعلى رأسهم الإطارات والكوادر كنوع من التحدي والضغط على الدولة لعدم توفر هذه الإطارات في المجتمع الجزائري، إلا أن إرادة الشعب الجزائري حالة دون ذلك حيث حل محلهم الجزائريون، ومن أهم القطاعات التي تستقطب الفئة الوسطى الوظيف العمومي الذي كان يشغل به 30 ألف موظف في سنة 1955، إلا أن هذا العدد تضاعف سنة

1963 ليلبلغ 300 ألف⁽⁷⁾. هذا العدد الكبير كان يعتبر شريحة ضمن شرائح الطبقة الوسطى .

2 - العامل الثقافي:

ويتجسد هذا العامل أكثر في الميثاق الوطني 76 الذي ينص على إجبارية والزامية التعليم ومجانيته، هذا القرار جعل التعليم مفتوحاً وممكن لأبناء الطبقات السفلى وفقاً لشعار "ديمقراطية التعليم"، فكما سبقت الإشارة أن التعليم في الحقبة الاستعمارية كان مقتصرأً على أبناء الارستقراطية الجزائرية بهدف إيجاد نخبة من الجزائريين تكون احتياطا للكوادر الفرنسية وتعزيزا للوجود الاستعماري، وكانت سنة 1980 هي السنة التي بدأ فيها تخرج الحاصلين على الدبلومات بكمية معتبرة، إذ تخرج 60 ألفاً من المعاهد منهم 25 ألف إطار متوسط وعالي⁽⁸⁾ .

إلا أنه تجدر الإشارة (في نفس السياق) أن المعاهد والجامعات كانت عاجزة عن توفير العدد المرغوب فيه من الإطارات السامية والمتوسطة والذي كان عائقا من عوائق نجاح مسار التنمية إضافة إلى نوعية الإطارات المتخرجة إذ لم تكن كلها في المستوى المطلوب .

3 - العامل الصناعي:

ويرتبط هذا العامل بتبني إستراتيجية التصنيع في أولويات الأمور لتحقيق التنمية، والواقع أن هذا العامل كان عنصر بارز في ظهور الطبقة الوسطى الجديدة في كل المجتمعات، ذلك أن سياسة التصنيع وإنشاء مركبات صناعية كان حاسما في ظهور حاجة ملحة للمسيرين والإطارات، وعمال ذوي الياقات البيضاء، وهذا وسع من الطبقة الوسطى في الجزائر عكس ما كان يظن البعض، إذ نجد مثلا أليكس دو كفيل كان يربط بين " الحركة الديمقراطية والمجتمع الصناعي بأن هذه العلاقة ستضعف من الطبقة الوسطى " إلا أن ما حصل في الجزائر يفند ذلك، ولعل هذا كان سببا من أسباب فشل هذه التجربة التي تتسم بأهداف اشتراكية وتعتمد على بنى رأسمالية .

من خلال استعراضنا السابق لأهم العوامل التي شكلت الطبقة الوسطى ووسعتها، يمكن القول بأن الطبقة الوسطى الجزائرية شهدت قفزة كبيرة في المجتمع الجزائري من

حيث وزنها النسبي في البنية الاجتماعية ودورها في المجتمع، هذا الازدهار قد تحقق من خلال الدور القيادي الذي لعبته الدولة في تحقيق عمليات التحديث والتنمية لتحسين مستوى المعيشة وتقديم الخدمات الاجتماعية لمختلف الشرائح الاجتماعية (تعليم، صحة، إسكان) إضافة إلى سياسية الدعم ومحاولة تحسين الأجور من خلال نموذج التنظيم - الاشتراكية . وقد استفادت الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها من هذا النموذج الذي يفضل الكثير بتسميته النموذج "الشعبي" نظراً لأنه كان يحرص - في مرحلة ما من تطوره - على استقطاب هذه الطبقات والشرائح الاجتماعية وكسب تأييدها السياسي عبر ما انتهجه من سياسيات اقتصادية واجتماعية ذات طابع شعبي (9) .

وبحكم موقع الطبقة الوسطى داخل تقسيم العمل الاجتماعي، وعلاقتها بوسائل الإنتاج، وفي ضوء تزايد عدد أفرادها، وانتعاش وضعها في هذه المرحلة، وتوغل إدارتها في مختلف أجهزة الدولة الاقتصادية والسياسية، فقد نجحت في تأثيرها على القضايا العامة وإضافتها الطابع التوفيقي والوسطي للكثير من المعضلات الاقتصادية والاجتماعية إلخ

وفي الأخير يمكن القول إن الطبقة الوسطى تكونت واتسعت داخل القطاع العام في ظل الدولة البورجوازية

ثانياً- تحولات المجتمع الجزائري وتغيرات الطبقة الوسطى.

شهد المجتمع الجزائري بعد الفترة السابقة، عدة تحولات تكاد تكون جذرية من النقيض إلى النقيض (من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، ومن إشركية التسيير إلى الخصوصية، ومن مركزية القرار إلى اللامركزية ...) هذه التحولات كانت أهم مؤشر على بداية الانهيار الذي تشهده الطبقة الوسطى فبعد تبنى الجزائر سياسية التنمية في إطار نموذج عمل مركزي والقيام بعدة مخططات تعتمد على الاستثمار، هذه الاستثمارات تمثل حالة لتطور الهيكل المادي للمجتمع، والذي رافقه تطور في الهيكل البشري (10) حيث خلق نوع من الاختلال في التوازن صاحبه أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية في البلاد سنحاول استعراضها فيما يلي :

1 الأزمة السياسية :

تلعب أحيانا التغيرات السياسية دوراً محركاً، ففي الجزائر لعب نظام الحزب الواحد دور مهيمنا خلال الفترة الأولى من الاستقلال، إلا أنه بعد رحيل الرئيس بومدين بدأ الضعف واضحاً على حزب جبهة التحرير، حيث أصبح عاجزاً على استيعاب قوى جديدة من الشباب التي مثلت نسبة (75%) من القوى البشرية، كما استفحل الفساد الإداري والوظيفي بين عناصر القيادة، وانتشرت الخلافات بين قيادات الجبهة مما أدى إلى الانفصال بينها وبين الشعب، فبدأ التوجه نحو التعددية الحزبية وتحقيق إصلاحات دستورية في مقدمتها المصادقة على قانون تنظيم الحياة الحزبية 12 جويلية 1989، وقد أعتبر هذا تغييراً سياسياً كفيماً، حيث تم الانتقال من نظام مغلق إلى نظام مفتوح، غير أن الأزمة السياسية كانت كابحاً لهذه التغيرات كما سنترجم ذلك في السطور التالية.

تعد أحداث أكتوبر 1988 المتمثلة في انفجار شعبي، منعرجاً خطيراً في الحياة السياسية وهي أول بوادر الأزمة السياسية الناتجة عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في ندرة التمويل في السوق، تفشي البطالة وسط الشباب، العجز المتفاقم في السكن الاجتماعي، الفقر، تدهور حالة الأمن ... إلخ .

ويمكن تحليل هذه الأزمة التي كانت نتيجة طبيعية لاختلال التوازن السياسي في البلاد من خلال ثلاثة أصدعة هي : (11) .

1 التصعيد الفلسفي (الإيديولوجي) : ركز الخطاب الإيديولوجي على تحقيق العدالة الاجتماعية، وهو تصور نظري مغربي، استقطب اهتمام المواطنين، لأنه يعبر عن طموحه، وعلق آمالاً عريضة على الدولة لتجسيد هذا الخطاب السياسي في الواقع، ولكنه اكتشف انحرافها عن هذا المنهج، وهو اختلال واضح في توازن السياسة المطبقة .

2 التصعيد التنظيمي : يرتكز هذا البعد على نظام الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) حيث إن تحول قيم هذا الحزب التي كان يتبناها في فترة التحرير وتلاشيها بعد الاستقلال، وتحول هذه الجبهة من تنظيم سياسي ثوري يعيش وسط الشعب، إلى هيكل شبه إداري، انفصل تدريجياً عن الشعب، ليقترّب أكثر من الدولة، ويفتقد بهذا مهمته كحزب ديمقراطي يتحسس مشاكل الشعب، ويدافع عن حقوقه. إن هذا التحول الذي توجه

إلى خدمة الدولة، وحمايتها، حتى من معارضات جماهير المواطنين، يمثل، اختلالاً تنظيمياً في التوازن السياسي للمجتمع .

3 الصعيد الثقافي : يركز هذا البعد على إنباء الثقافة الوطنية التي يفترض أن تكون مهمته الأولى والأساسية، ولكن غياب هذه الأخيرة فتح المجال، أمام العديد من الأفراد غير الأكفاء للتعامل مع مقومات هذه الشخصية الوطنية، وهي الامازيغية، والإسلام، والعربية، هذا ما خلف اختلالاً ثقافياً في التوازن السياسي للمجتمع .

تعتبر هذه الاختلالات في هذه الأصعدة عن عجز النظام بالوفاء بالتزاماته أمام الشعب، وعليه يمكن القول بأن المجتمع الجزائري شهد في هذه الفترة -ونتيجة لما سبق- ، خيارات سياسية ظرفية كان لها تأثيراً على الاقتصاد الوطني كما سيتضح فيما يلي :

2 - الأزمة الاقتصادية:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ بداية عشرية الثمانيات أزمة حقيقية للفعاليات، حيث اتسم إطاره الداخلي بظهور مشكلة التضخم (العرض الشامل لم يستطع مواكبة الطلبات). وما فجر الأزمة هو تراجع سعر البترول عام 1986 (تدهور السوق النفطية العالمية) إذ بلغ سعر برميل البترول حوالي 10 دولارات أمريكية الأمر الذي صاحبه خسارة في الاقتصاد الجزائري قدرت بحوالي 45% (12)

إضافة إلى مشكلة المديونية الخارجية والداخلية، حيث بلغت ديونها الخارجية في سنة 94 (29.486 مليار دولار) (13) .

وقد عرفت هذه المرحلة تطبيق سياسات اقتصادية متضاربة من نتائجها تحطيم القطاع الاقتصادي العام دون اقتراح بدائل جدية (14). فمنذ النصف الثاني من سنوات الثمانيات بدأت تظهر مؤشرات ضعف نمط تسير الاقتصاد الوطني كما بدأت في الظهور علامات تشير إلى تراجع " إستراتيجية التنمية التي كانت مطبقة في السبعينات. كما تميزت بوضع مخططات تنموية المخطط الخماسي الأول (80 - 84) والذي صاحبه نظام إعادة الهيكلة، والمخطط الخماسي الثاني (85 - 89) استقلالية المؤسسات، ثم برنامج إعادة التطهير في 93 والذي لم يطبق إلا في سنة 94 والذي يسمى برنامج استقرار اقتصادي شامل .

ويرجع المحللين هذه الأزمة إلى أنها "أزمة نظام" لقد أصبحت أنماط التنظيم والضبط التي كانت سائدة غير ناجعة، وأنه لا يمكن القضاء على أزمة الفعالية الاقتصادية الوطنية، إلا عن طريق تغيير النموذج الممركز والإداري للتسيير الاقتصادي (15). إضافة إلى هذا فأحد أسباب هذه الأزمة هو الاعتماد على الصناعات البترولية كأساس للصناعة ومصدر للدخل (الريع النفطي).

يمكن اعتبار هذه المؤشرات هي السبب في تدهور الحالة الاقتصادية وأن هناك مجموعة من التحديات هي التي قادت إلى استفحال الأزمة وتمكنها من البناء الاجتماعي يمكن إجمالها فيما يأتي :-

التحدي الأول : وهو يتعلق بالأسعار حيث فشل الاقتصاد الجزائري في مواجهة هذا التحدي، وزادت نسبة التضخم بشكل كبير إذ وصل إلى (85%) عام 1988⁽¹⁶⁾ وفقد الدينار ثلث قيمته مما أدى إلى زيادة الأسعار، إضافة إلى عملية التحرير التدريجي للأسعار التي ميزت بداية سنوات 90، والتي بدأت تتسارع انطلاقا من 94، وأن المساعدات التي كانت توليها الدولة لدعم الأسعار انخفضت تدريجيا ثم زالت، وبدأ السباق بين الأجور والأسعار "فما بين فترة 90 - 98 أن الرقم الاستدلالي لأسعار المستهلك قد تضاعف ب4.6" (17).

التحدي الثاني: مسألة الديون الخارجية حيث تعتبر الجزائر من أكبر دول إفريقيا استدانة من الخارج، حيث بلغت ديونها في سنة 94 ما يقدر بـ 29.486 مليار دولار وفي 96 قدرته بـ 33.651 مليار دولار. (18)

التحدي الثالث : مسألة البطالة حيث تزايد البطالة بمؤشرات كبيرة في الجزائر، إذ أصبحت مشكلة الساعة بالنسبة للمجتمع الجزائري كانت وما تزال البطالة حيث بعد الانخفاض الذي حققته في سنة 1985 والذي قدر (بـ 16.5%) (رجع المؤشر في الارتفاع كما يلي (19) :

الجدول (1)

السنة	67	85	87	89	92	95	97
نسبة البطالة	%33	%16.5	%17	%19	%21.3	%28	%28.2

مما سبق يمكن القول بفشل الأطروحات التي سعت إلى الحد من الأزمة التي كان لها انعكاسا على الحياة الاجتماعية، فهذه الإصلاحات بدأت بإصلاحات 88 للاستقلالية المؤسسات حتى 95 بصدور القانون المتعلق لرؤوس الأموال السلعية التابعة للدولة، كانت مؤشر للدخول في مرحلة اقتصادية جديدة تتسم بسياسية الخصخصة وتحول الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد مفتوح .

3-العوامل الاجتماعية:

شهد المجتمع الجزائري في هذه الفترة تطورات اجتماعية كانت مساندة للتحويلات السياسية والاقتصادية أهمها ظهور الطبقات في المجتمع وهذا يتنافى مع مبدأ العدالة الاجتماعية والاتجاه الإيديولوجي للفترة السابقة - إحدى هذه الطبقات غنية للغاية تتحكم في إدارة البلاد من خلال مواقعها في الجيش والحزب والمؤسسات، وأخرى فقيرة تضم فئة العاطلين عن العمل والقادمين من الريف والمناطق النائية المحرومة على أطراف المدن (نتيجة لنزوح الداخلي الذي تم التطرق إليه في المبحث السابق) .

بالإضافة إلى تزايد مشاعر الإحباط وخيبة الأمل وانعدام الثقة لدى الفئات الاجتماعية في قدرة الدولة على تجاوز الأزمة وتلبية مطالبها وطموحها، مما أدى إلى انتهاج سياسة العنف - أحداث أكتوبر 88 - كوسيلة لتعبير عن سخطها من التنظيم . وحاجة المجتمع الجزائري إلى حوض تجربة تأطير العمل السياسي حيث بقيت جبهة التحرير تحتكر التمثيل السياسي وتسيطر على مختلف الحركات الاجتماعية⁽²⁰⁾ .

فاتساع الطبقة الوسطى عدديا وحرمانها من ممارسة العمل السياسي والإداري عزلها عن القرار السياسي. إضافة إلى سيطرت البنى التقليدية التي تميز المجتمع

الجزائري والتي تعتمد على القرابة والهوية والذي كان أحد أهم أسباب فشل النظام السابق الاشتراكية .

علاوة على كل هذا الركود الذي ميز هذه المرحلة التي شاهدت تسير غير ناجح للحقل الاجتماعي، فقد نتج عنها تدهور شروط تلبية الحاجات الاجتماعية، وكذا قساوة ظروف المعيشة لمختلف الفئات وارتفاع في عدم التوازنات الاجتماعية كمستوى البطالة وتدهور وضعية الشغل والطرده المكثف من المدارس، وأزمة السكن والإسكان وزيادة نسبة الفقر التي تقدر في سنة 88 بـ (23.9%) من السكان، أي حوالي 5.5 مليون والتي تزايدت سنة 95 لتصل إلى 42.9 أي حوالي 12 مليون⁽²¹⁾. إضافة إلى تدهور القدرات الشرائية .

هذه الأسباب السابقة الذكر تعبر عن تراجع مستوى عمل الدولة في الميزان الاجتماعي .

من خلال تحليل هذه التحولات التي مست الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نلمس التحولات التي صاحبة الطبقة الوسطى الجزائرية في هذه المرحلة.

إن نقطة الانطلاق في هذا التحليل هي تبنى سياسية إعادة الهيكلة (1980 - 84) تحت شعار، من أجل حياة أفضل وهذا ما عبر عنه الرئيس الشاذلي في خريف 1979 بقوله " لقد استثمرنا كثيراً، والآن يجب أن ننتج أكثر وأن نسير أفضل، لقد أعطينا الأولوية لإرساء القاعدة الاقتصادية للبلاد، أما الآن فيجب الاهتمام أكثر بظروف حياة المواطنين " ⁽²²⁾، وقد وجهت اتهامات الفساد إلى المسيرين الذين يمثلون الطبقة الوسطى التي تشكلت داخل القطاع العام، إن السياسة السابقة (إعادة الهيكلة) كانت تسعى إلى تقنين المؤسسات العمومية الكبيرة إلى مؤسسات صغيرة هذه العملية وسعت صفوف الطبقة الوسطى حيث كانت احتياجات المخطط الخماسي الثاني (85 - 89) إلى 25.5% من اليد العاملة المؤهلة في ميدان الخدمات، و24.8% في مجال الإدارة ⁽²³⁾، كان هذا بهدف تسهيل السيطرة عليها والتحكم في إدارتها، إلى أن هذا التوسع في العدد كان على حساب اتخاذ القرار، وقد اثبت فشل هذه السياسة أثناء تقييم عشرية الثمانيات (وهذه السياسة حاصرت الطبقة الوسطى فهي مسؤولة عن التسيير، لكنها لا تتمتع بحرية

كبيرة في اتخاذ القرار وهو ما يعبر عنه بعزلها على القرار السياسي والإداري (والتي نجم عنها أضرار كبيرة خاصة في صفوف الطبقة العاملة التي تدهورت قدرتها الشرائية ولم تعد قادرة على تلبية حاجتها، لذلك لاح في الأفق وكحل لمشكلة نظام استقلالية المؤسسات وتطهيرها في سنة 1988 والذي اتبع بعدة إصلاحات أهمها قانون 1995 بموجبه تصبح المؤسسات العمومية قابلة للخصوصية .مشكلة تسريح العمال التي وصلت سنة 1997 إلى 160211 عامل من مجموع 579941 ولم يستثنى المؤطرين والمسيرين والمهندسين من هذه المشكلة .

وبالتالي أصبح إلغاء بورجوازية الدولة والبحث عن بورجوازية بديلة للنهوض بالاقتصاد عائقا للطبقة الوسطى، مما أدى إلى فقدانها لمواقعها التي اعتادت عليها منذ الاستقلال، ذلك أن المشكلات الاجتماعية الناتجة عن هذا التنظيم الاقتصادي الجديد كالبطالة التي مست هذه الفئة من المتخرجين من الجامعات وحاملين شهادات التعليم العالي كشريحة من هذه الطبقة حيث بلغ عددهم 80000 ألف في 1996 ثم حوالي 100000 في 1998 (24) .

إضافة إلى إشكالية تدهور القدرة الشرائية التي شاهدها فترة السبعينات نتيجة تحرر الأسعار حيث كان التدهور الأكثر أهمية هو ذلك المسجل لدى الإطارات لتعودهم على مستوى معيشي معين .

وعموما ونظرا لطابع اللاتجانس لشرائح الطبقة الوسطى ،وما يعكس ذلك من تفاوت واضح في مستويات الدخل والمعيشة، ووزنها الاقتصادي والاجتماعي، ووعيتها الطبقي، فإن مختلف التحولات التي مست المجتمع الجزائري كان تأثيرها متفاوتا على هذه الشرائح، فالشريحة العليا من هذه الطبقة قليلة نسبيا من باقي الشرائح، تتميز بارتفاع مستوى دخلها، وبأن هذا الدخل ذو طبيعة متغيرة، إضافة إلى قربها من السلطة وإدارة كثير من أفرادها لأجهزة الدولة والشركات، فسوف نجد أن وضعها النسبي في تحسن، وفي أسوأ الظروف لم تتدهور حقا (25) . ذلك أن مثلا ارتفاع الأسعار ومختلف الخدمات... أضر بهذه الشريحة مثل بقية الشرائح، ولكن نظراً للطابع المتغير لدخول هذه الشريحة، فإن أعضائها يقومون برفع أسعار خدماتهم المهنية (مثل الأطباء والمحامين

والمهندسين ...) هذا عن المهن الحرة، أما عن الوظائف ففي كثير من الأحيان تقوم الدولة بتقرير العلاوات والحوافز والزيادات في مرتباتهم، على نحو يعوض الأعباء المالية التي تلحق بهم نتيجة السياسة الاقتصادية المتبعة .

أما الشريحة المتوسطة من الطبقة الوسطى، فوضعها الاقتصادي والاجتماعي قد ساء بشكل واضح جراء التحولات الحاصلة على المجتمع الجزائري، فأغلب أفراد هذه الشريحة يعيشون على مرتبات ودخول ثابتة مقابل عملهم في الوظائف الإشرافية والإدارية والفنية بمؤسسات الدولة، أو من أعمالهم المهنية الخاصة المحدودة الدخل، خاصة بعد تحرير الأسعار، وارتفاع الرسوم المقررة على الخدمات ..

إضافة إلى مشكلة الحد من قدرات خلق مناصب الشغل (لم يبقى سوى القطاع الخدماتي كمستخدم أول) التي فاقمت من مشكلة البطالة خاصة بين خريجي الجامعات - كما سبقت الإشارة - ومشكلة التسريح التي مست أعداد هائلة من هذه الشريحة .

وفيما يخص الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى ذات الأغلبية العددية داخل هذه الطبقة، فيمكن القول أن هذه التحولات في المجتمع الجزائري قد هوت بها إلى الحضيض، ذلك أن أجور ومرتبات أعضاء هذه الشريحة منخفضة في الأصل، ولهذا كانوا يعتمدون كثيراً على دعم الدول للأسعار، والسياسة التقشفية المصاحبة لبرامج التطهير، إذ يرى الخبراء المتخصصين في النمو أن الحكومة فضلت في سنوات 96 - 97 التخلّص من الديون على النمو (26) .

هذه التحولات إذا أثرت على هذه الشريحة وزادت من البطالة في صفوفها نتيجة التسريح من جهة وسياسة التشغيل من جهة أخرى، كل هذا نتج عنه أن كتلة كبيرة من أعداد هذه الشريحة قد هوت إلى مادون خط الفقر ودخلت إلى صفوف أفراد الطبقة الدنيا. بعد استعراض أهم التغيرات التي شهدتها المجتمع الجزائري وكيف أثرت على الطبقة الوسطى يمكن القول أن هذه التحولات أفقدت هذه الطبقة الموقع الحيوي الذي كانت تحتله وتزعزع استقرارها، فهي تحاول التمتع من جديد في نسيج النشاط الاقتصادي خارج القطاع العام، فحاملو الشهادات الجامعية الذين لم يتحصلوا على منصب عمل داخل القطاع الاقتصادي، وداخل الوظيف العمومي يحاول العمل برأسمال حرفي "أطباء،

مهندسون، صحافيون... "هذا أدى إلى خلق مراكز استقطاب اجتماعية، اقتصادية، سياسية جديدة، أفقدت الطبقة الوسطى المشكلة داخل القطاع العام القدرة على التكيف مع المعطيات الجديدة .

ضف إلى ذلك فإن تدنى مستوى المعيشة والغلاء الذي يشهده المجتمع يعمل على إفقار بعض شرائح هذه الطبقة. ويتوقع أن تزداد حدة هذه التمايزات في ظل الظروف الحالية التي يشهدها المجتمع الجزائري، ازديادا يبنى عن إفقار متزايد لغالبية شرائح هذه الطبقة لتنظم لمصاف الطبقة الدنيا، كما يبنى عن ثراء لقلّة من شرائح هذه الطبقة يرشحها إلى الانتقال إلى الطبقة العليا .

هذا إضافة إلى عدم تبلور الوعي الطبقي لدى أفراد كل طبقة بشكل عام والطبقة الوسطى بشكل خاص، نظرا لعدم توفر أشكال بعينها من الوعي الطبقي الذي يسم كل طبقة من الطبقات الموجودة داخل المجتمع.

الهوامش:

- 1-bourdieu pierre/travail et travailleur en Algérie –moutin et co-paris-lahaye-1963-p385.
- 2- charles robert ageron : les class moyenne dans l'Algérie coloniale, origines, formation quantitation, p53.
- 3- أ/ بوزيرة خليفة: "أسس اندماج المجتمع الجزائري"، مجلة علم الاجتماع، الجزائر، 1984، ص 57 .
- 4- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، طبعة 3، 1983، ص 168.
- 5- ادريس بولكعبات: وضعية الطبقة الوسطى، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1996، ص 123.
- 6- a-benchenhou: évolution économique et changements sociaux en Algérie, (A.A.F, projet), 1984, pp46-48.
- 7- ادريس بولكعبات : مرجع سابق، ص 126 .
- 8- المرجع نفسه، ص 127 .
- 9- د/ رمزي ذكي : وداعاً للطبقة الوسطى، دار المستقبل العربي، 1989، ، ص 117 .
- 10- د/ محمد بلقاسم حسن بهلول، الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص ص 4 - 20 .
- 11- مجموعة من الأساتذة، سمات وملامح النظام الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص139.
- 12- د/ محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 23 .
- 13- نفس المرجع، ص 25 .
- 14- د/ الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر (62 - 89) الجزء الثاني، دار هومة، ص 280 .
- 15- د/ محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 16 .
- 16- نفس المرجع، ص 34 .
- 17 - مجموعة من الأساتذة، سمات وملامح النظام الجزائري، مرجع سابق، ص154.
- 18- عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص113 .
- 19- نفس المرجع، ص 101 .
- 20 - المنصف والناس، وآخرون، مرجع سابق، ص 50 .
- 21 - عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص 43 .
- 22-viratelle(gerare):lalgerie,les edision ouvries ,paris,1970,p262.
- 23-ibrahimi(ahmad):quel type d, home veut –on formet, alger, p132.
- 24- عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص 102 .
- 25- د/ رمزي ذكي، وداعاً للطبقة الوسطى، مرجع سابق، ص 138 .
- 26- عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص 49 .